

13 أبريل 2017

رؤية المنظمة الدولية للهجرة بشأن الاتفاق العالمي للهجرة

1. في يوم 19 سبتمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك لشؤون اللاجئين والمهاجرين، و الذي بموجبه التزمت الدول الأعضاء بوضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. و يمثل وضع الميثاق العالمي حول الهجرة فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لتقديم مساهمة هامة في مجال الحوكمة المتعلقة بالهجرة الدولية. ومن المتوقع أن يتم التوصل الى اطار يحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها، بما في ذلك الجوانب الإنسانية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ففي حين تحتفظ الدول بالسلطة التقديرية السيادية لتحديد الأشخاص من غير المواطنين الذين بإمكانهم دخول أراضيها و الإقامة بها، بما يتفق مع مقتضيات القانون الدولي، فان هناك مجالاً كبيراً لتحسين التعاون الدولي في مجال الهجرة.

2. يمثل الاتفاق العالمي فرصة تاريخية لتحقيق عالم يتنقل فيه المهاجرون بطريقة اختيارية وليس بصفة ضرورية، وذلك من خلال قنوات آمنة ومنظمة ومنتظمة، حيث تصبح الهجرة محكومة بشكل جيد وتكون قادرة على البروز كقوة إيجابية للأفراد والمجتمعات والدول. وتتطلع المنظمة الدولية للهجرة إلى اتفاق عالمي يضع حقوق المهاجرين واحتياجاتهم وقدراتهم ومساهماتهم في مركز اهتمامه، و ذلك بغية ضمان سلامتهم وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

3. وفي جوهر هذه الرؤية يوجد أربعة عناصر أساسية هي: (1) حماية حقوق المهاجرين؛ (2) تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة؛ (3) الحد من حدوث الهجرة القسرية وغير النظامية وآثارها؛ و (4) معالجة عواقب التنقل جراء الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان.

4. بالإضافة إلى ذلك، من أجل السعي الى تحقيق إمكانات التنمية للمهاجرين والفوائد المترتبة على الهجرة في المجتمعات الأصلية والبلدان المضيفة، فانه من المتوقع أن يضع الاتفاق العالمي تحت تصرف الدول مجموعة من المبادئ والأدوات ذات الصلة التي تمكن من التحكم في الهجرة بطريقة فعالة وإنسانية. وسوف يسهم الاتفاق العالمي في تعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية متعددة الأبعاد كما سوف يُستخدم كإطار للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والحراك البشري و جميع جوانب الهجرة الدولية.

كيف يمكن للاتفاق العالمي بشأن الهجرة تحقيق هذه الرؤية؟

5. يمكن للاتفاق العالمي تحقيق هذه الرؤية من خلال:

(أ) الاعتراف بأن الهجرة الدولية الآمنة والمنظمة والمنظمة مفيدة للدول والمهاجرين؛

(ب) الاعتراف بالمبادئ التي تقوم عليها الهجرة الدولية الآمنة والمنظمة والمنظمة التي تستند إلى القواعد والمبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة¹؛

(ج) الاعتراف بشكل شامل بجميع جوانب الهجرة الدولية التي تتطلب تعاوناً بين الدول وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى؛

(د) الاعتراف بمسؤوليات جميع أصحاب المصلحة والالتزامات والتفاهات المطلوبة منهم في مجال الهجرة الدولية؛

(هـ) تحديد السبل والوسائل لترجمة المبادئ والالتزامات والتفاهات إلى أهداف تطبيقية وقابلة للتنفيذ، وتحديد خيارات وتقديم حلول مبتكرة وعملية يمكن تطبيقها على نطاق واسع.

(و) تحديد وتحليل السياسات والممارسات الفعالة بصفة ممنهجة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالهجرة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ز) التطبيق العملي وتحديد الثغرات المتبقية في الالتزامات والتفاهات وتحديد العوائق والتحديات التي تتسبب في تلك الثغرات وما ينتج عنها في الوقت نفسه، وكذلك تحديد المسارات من أجل إيجاد حلول لسد تلك الثغرات؛

(ط) توفير منتدى لتتبع واستعراض التقدم المحرز.

إطار حوكمة الهجرة: أداة مفيدة لتحقيق هذه الرؤية

6. من أجل تحقيق هذه الرؤية، يمكن لأصحاب المصلحة الاعتماد على المبادئ الثلاثة، الموجودة في إطار حوكمة الهجرة الذي اعتمده الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة باعتباره إطاراً شاملاً لحوكمة الهجرة، المبينة أدناه.

احترام المعايير الدولية وإعمال حقوق المهاجرين

7. ينبغي على الاتفاق العالمي حول الهجرة أن يستند إلى المعايير الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق المهاجرين. ويمكن أن يكون الوصول لفهم شامل للسياسات الفعالة وغير الفعالة المتعلقة بإدارة الهجرة، وذلك من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة، عنصراً هاماً في وضع الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وسيمكّن هذا الأمر الاتفاق العالمي من تقديم حلول مبتكرة وعملية لمواجهة التحديات المشتركة يمكن تطبيقها على نطاق واسع. ويمكن لهذه الحلول أن تركز على، ولكن دون أن تقتصر على، تبني سياسات هجرة العمالة أكثر مرونة وتقوم بتوفير المزيد من الدعم لجهود الاندماج، بما في ذلك مكافحة التمييز وكراهية الأجانب.

¹يشمل ذلك القانون الدولي للهجرة الذي يتألف من المعايير المنطبقة الواردة في، من بين جملة أمور أخرى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي للاجئين، قانون العمل، القانون الإنساني الدولي، القانون البحري، قانون البحار، القانون الجنائي عبر الحدود الوطنية، والمبادئ العامة للقانون الدولي المنطبقة على الدول وسيادتها، وكذلك المبادئ والمعايير الواردة في العمليات الدولية مثل جدول الأعمال الدولي لإدارة الهجرة وأهداف التنمية المستدامة وآليات الاستعراض الخاصة بها، متابعة إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، و اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، والخطة الحضرية الجديدة، والمبادئ التوجيهية للمبادرة الخاصة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية، و جدول أعمال حماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغيير المناخ والمنصة المعنية بالنزوح في حالات الكوارث وفقاً لمبادرة نانسن.

مقاربات قائمة على الأدلة والتكامل بين الهيئات الحكومية

8. نظرا لتعقيد المسائل المتعلقة بالهجرة، فإنه ينبغي على الاتفاق العالمي أن يشدد على أهمية اعتماد مقاربة حكومية متكاملة و شاملة عند وضع سياسات الهجرة بشكل يأخذ بعين الاعتبار كيفية ارتباط الهجرة بمجالات السياسات الهامة الأخرى، مثل التنمية، وتغير المناخ، والسلام والأمن. و لن يتطلب ذلك مشاركة جميع الوكالات الحكومية التي لها دور في إدارة الهجرة فحسب، بل سيتطلب ذلك أيضا مساهمة أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع.

9. تعتبر الهجرة قضية اجتماعية واقتصادية كبيرة سوف تزايد أهميتها باستمرار دون ريب. وللأسف، فإن المناقشات حول الهجرة غالبا ما تكون مسيئة بشكل كبير كما تنتشر تلك المناقشات بفعل كراهية الأجانب. و تعتبر مسألة إنشاء منصة تستند الى الأدلة و يمكن العمل من خلالها، واحدة من أكبر التحديات بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز النقاش العقلاني وصياغة سياسات متوازنة بشأن الهجرة.

10. ينبغي النظر إلى الاتفاق العالمي باعتباره فرصة لإعادة صياغة الخطاب بشأن الهجرة والابتعاد عن التصورات المضللة أو المشوّهة و التوجه نحو تكوين صورة دقيقة حول أهمية الهجرة والدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه في العالم المعاصر. و للقيام بذلك، يمكن للاتفاق العالمي أن يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية والمصطلحات المتعلقة بالهجرة، واقتراح سبل تحسين جمع البيانات وتحليلها. و في هذا الإطار، يمكن للمركز الدولي للمنظمة الدولية للهجرة لتحليل بيانات الهجرة في برلين أن يكون له دور جيد في المساهمة في هذا الصدد، كذلك الشأن بالنسبة للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من خلال عمليات التشاور الخاصة بهذا الاتفاق العالمي. وسوف تستند توصيات الاتفاق العالمي نفسها على تحليل البيانات والبحوث.

تعزيز الشراكات القوية والاعتماد عليها

11. سيكون من بين التحديات الرئيسية للاتفاق العالمي بشأن الهجرة تحقيق التوازن بين سياسات الهجرة والمصالح المتعلقة بالحوكمة في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يسعى الاتفاق العالمي إلى تعزيز شراكات أقوى بشأن الهجرة بين الدول من خلال اعترافه بفرضية أنه ينبغي أن يُنظر إلى الهجرة على أساس أنه بإمكانها أن تكون ذات منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية. كما سيحتاج الاتفاق العالمي بشأن الهجرة إلى عكس وجهات النظر الإقليمية المتنوعة والحقائق المختلفة من خلال عمليات تشاورية شاملة وشفافة. كما أن مساهمة ومشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالمشهد المتعلق بالهجرة العالمية في وضع هذا الاتفاق العالمي وصياغة إجماع قوي بخصوصه من شأنه أن يضمن أن تكون النتيجة عبارة عن محصلة عمل جميع أصحاب المصلحة. و من خلال عملية الاستعراض الخاصة به، سيكون بإمكان هذا الاتفاق العالمي أيضا مساعدة الدول في تحسين التعاون الدولي في مجال حوكمة الهجرة كما سيُمكنه البناء على آليات التعاون القائمة.

12. يمكن للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة و المنظمة و النظامية أن يقدم للمجتمع الدولي مقاربة جديدة للتحكم في الهجرة. ففي حين أن الاتفاق العالمي هو مشروع طموح، فإنه ينبغي على النتيجة المتفق عليها أن تركز على معطيات الواقع. كما أنه لا بد من التأكيد على أهمية اعتماد مقاربة شاملة لمعالجة التحديات وجني ثمار الهجرة بطريقة تجمع بين السعي لتحقيق نتائج ملموسة بناء على أدلة قوية و الحاجة الى الحفاظ على شراكات قوية بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني و القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا الاطار، سيمثل الاتفاق العالمي حول الهجرة فرصة ثمينة للمجتمع الدولي للابتعاد عن المقاربات القائمة على ردات الفعل من أجل التطلع إلى مستقبل مشترك تكون فيه الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة الى جانب تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الرؤية².

² سيتم تحديث هذه الوثيقة بانتظام وذلك وفقا لتطورات عملية التشاور بشأن الاتفاق العالمي حول الهجرة.